

جامعة القاهرة
كلية الحقوق

١٥٦٤
١٥٦٤
١٥٦٤

النظام القانوني للاتجار بالإنسان
نظرة تطبيقية على أهم اتجاه الشرق الأوسط



مؤلف: د. محمد عبد الحليم
محرر: د. محمد عبد الحليم

المجلد: ١ - الجزء الأول من القانون الدولي العام

لجنة الحكم والمناقشة

الأستاذ الدكتور د. السيد راتب

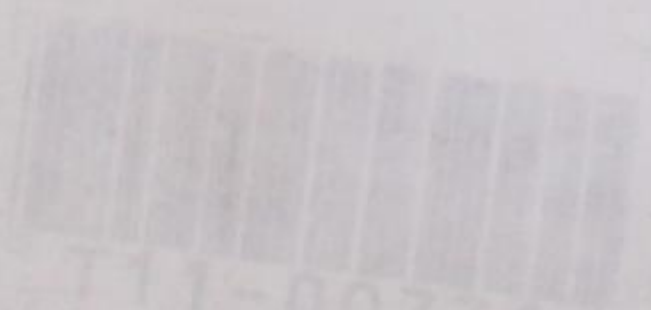
الأستاذ الدكتور د. السيد راتب

الأستاذ الدكتور د. السيد راتب

رئيس جامعة القاهرة وأستاذ القانون الدولي العام

الأستاذ الدكتور د. السيد راتب

رئيس قسم القانون الدولي العام بكلية الحقوق جامعة القاهرة



T11-00731

١١١٥ هـ - ١٩٩٥ م

جامعة الزقازيق
كلية الحقوق



النظام القانوني للأنهار الدولية نظرة تطبيقية على أهم أنهار الشرق الأوسط

رسالة مقدمة من

منصور أحمد العادلي

للحصول على درجة الدكتوراة في القانون الدولي العام

لجنة الحكم والمناقشة

رئيساً

الأستاذ الدكتور عائشة راتب

أستاذ القانون الدولي العام ووزيرة الشؤون الإجتماعية وسفير مصر بألمانيا سابقاً.

عضواً

الأستاذ الدكتور مفيد شهاب

رئيس جامعة القاهرة وأستاذ القانون الدولي العام.

مشرفاً وعضواً

الأستاذ الدكتور حازم حسن جمعه

رئيس قسم القانون الدولي العام بكلية الحقوق جامعة الزقازيق.



١٤١٥ هـ - ١٩٩٥ م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

(١) «وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ»

، صدق الله العظيم،

إهداء

[إلى والدي العزيز..... فهذا حصاد غرسه]

شكر وتقدير

الحمد لله تعالى الذى أعاننى على انجاز هذا المؤلف، واشكره جل شأته على توفيقه ونعمته التى أنعم بها على.

واتقدم بوافر الشكر والعرفان الى الاستاذة الفاضلة الدكتورة عائشة راتب. استاذ القانون الدولى العام بجامعة القاهرة على تفضلها بقبول مناقشة الرسالة حتى انتفع بالنصح والارشادات حيث ان الخبرة التى تحظى بها سواء الاكاديمية أو العملية تجعل من وجود سيادتها فى لجنة المناقشة شرفاً لى وللرسالة اعترز به على الدوام.

واتوجه بالشكر إلى استاذى الدكتور مفيد شهاب رئيس جامعة القاهرة والذى كان له الفضل الاول والاخير فى اثاره انتباهى نحو اهمية موضوع البحث من خلال محاضراته القيمة فى الجمعية المصرية للقانون الدولى، كما أخصه بالشكر على تفضله بقبول مناقشة الرسالة.

واتقدم بعظيم امتنانى وشكرى للاستاذ الدكتور حازم جمعه رئيس قسم القانون الدولى العام جامعة الزقازيق على تشجيعه لى واعتز بنشرافه على الرسالة وبملاحظات التى أبداها منذ أنه بدأت العمل فى الرسالة فقد كان لها فضل كبير فى أن يصل البحث الى ما وصل اليه.

منصور العادلى

المقدمة

— من المعروف أن الماء هو سر الحياة فهو ضرورى لكل كائن حى. وإذا كان الصراع على مصادر المياه هو نوع من أنواع الصراع الطبيعى الذى بدأ منذ بدء الخليقة، فإنه لم يكن فى يوم من الأيام بمثل هذه الخطورة التى يشهدها العالم حالياً أو مستقبلاً.

— وتشير التقديرات إلى أن الصراع الدائر فى أنحاء متفرقة من العالم قد تحول فى الأونة الاخيرة إلى صراع للتواجد والنفوذ فى المناطق الهامة وخاصة تلك التى تتميز بالوفرة النسبية فى الموارد الطبيعية وأهمها الماء العذب.

— ومن هنا أثارت مشكلة المياه أهتمام الخبراء حيث برزت أهميتها فى ظل المتغيرات الدولية المعاصرة وأخذت أصدائها تتردد على نطاق واسع لتشكّل الموضوع الرئيسى للعديد من المقالات الصحفية والأبحاث العلمية والندوات العالمية والقومية، ذلك أن العالم سوف يواجه أزمة فى مصادر المياه فى القرن القادم بحيث تصبح نقطة المياه تنافس فى أهميتها وقيمتها نقطة البترول.

— والمياه بتركيبتها الاستراتيجية ثلاثية الاستخدام «الشرب، الرى، توليد الطاقة»، تعد واحدة من أكبر المشكلات إثارة للجدل فهى من ناحية لها جانب إقتصادى فالمياه تدخل فى أساس عمليات التنمية والتطوير وهذا ما أوضحه أحد التقارير المقدمة للمجلس الاقتصادى والاجتماعى التابع للأمم المتحدة حيث ورد به «أن الموارد المائية سواء كانت فى الأقطار المتقدمة المتطورة أو الأقطار المتخلفة إما أنها غير كافية أو أنها ستكون كذلك فى المستقبل القريب وسيعنى ذلك عرقله واضحة لمتابعة التقدم الإقتصادى».

ولسنا فى حاجة إلى الأسهاب فى الآثار الاقتصادية الخطيرة التى يمكن أن تحدث نتيجة تغير طبيعة المياه أو المساس بالحصص التى أعتادت كل دولة أن

(ب)

تحصل عليها إذ يؤدي ذلك عادة إلى إحداث خلل إقتصادي بالدولة المتأثرة ويحدث إنعكاساً على نمط الحياة الإجتماعية في هذه الدولة.

ومشكلة المياه من ناحية ثانية لها جانب **سياسي** فتخضع للمساومات وتبادل المصالح، فيظهر الجانب السياسي للمشكلة في أن المياه قد تتخذ وسيلة للضغط ويظهر هذا على الأخص في منطقة الوطن العربي الذي يعتبر الآن بؤرة الصراع المائي فالمشكلة التي تواجه الدول العربية أنها تعاني نقص قدرة ٤٤٪ في تلبية إحتياجاتها المائية في ظل تحكم ٨ دول غير عربية بأكثر من ٨٥٪ من منابع الموارد المائية للوطن العربي، وهي أثيوبيا وأوغندا وكينيا وزائير السنغال اوغينيا وتركيا بجانب سيطرة اسرائيل على جزء كبير من الموارد المائية كما تطمع مستقبلاً في سلب المزيد من المياه لإعاشة الاعداد الهائلة من المهاجرين النازحين هذا وتتميز مشكلات إستغلال الأنهار في آسيا وأفريقيا عامة بالتأثر بالظروف السياسية التي لا يست نشؤ الدول الحديثة والتي كانت خاضعة للحكم الاجنبي الذي حرص عند وضع الحدود السياسية على قيام أسباب الصراع الدائم متجاهلاً في ذلك كافة الحقائق المادية والإقتصادية.

ومشكلة المياه من ناحية ثالثة هي **مشكلة قانونية** يفترض أن يتم حلها وفقاً لقواعد القانون الدولي مع مراعاة أن الحلول القانونية لا يمكن عزلها عن الأعتبارات الاقتصادية والسياسية. ومع هذا فإن تناول الجانب القانوني لها هو السبيل إلى حل المنازعات والمشاكل الدولية المتعلقة بها بصورة عادلة ومحايدة.

ومن هنا كانت أهمية تقنين قواعد إستخدامها كما كانت أهمية منح القاضي الدولي صلاحيات أوسع للنظر في المشاكل والمنازعات الدولية المتعلقة بها سعياً للوصول إلى الحقيقة بشرط توافر حسن النية وهيبة المركز القانوني العالي، والفكر الثاقب والبعد عن السياسة.

وعندما تنحصر مشكلة المياه داخل إقليم دولة واحدة، فإننا لا نجد مشكلة

محتويات الكتاب

الصفحة

مقدمة

فصل تهيدي

أ

١

المبحث الأول: مفهوم النهر الدولي

٣

المطلب الأول: تطور مفهوم النهر الدولي

١٣

المطلب الثاني: مفهوم الشبكة فى العمل الدولي

٢٠

المطلب الثالث: المقصود بالطابع الدولي النسبى للشبكة

٢٥

المطلب الرابع: المقصود بالانهار الحدودية

٢٩

المبحث الثانى: المياه الجوفية

٣٠

المطلب الأول: أهمية المياه الجوفية

٣٤

المطلب الثانى: المقصود بالمياه الجوفية العابرة للحدود

المطلب الثالث: التنظيم القانونى للمياه الجوفية العابرة

٣٩

للحدود

٥٧

المطلب الرابع: تلوث المياه الجوفية

٦٠

المبحث الثالث: مصادر القانون الدولي للأنهار الدولية

٦٣

المطلب الأول: المصادر الرئيسية

٦٩

المطلب الثانى: المصادر الاحتياطية

المطلب الثالث: جهود الأمم المتحدة فى تطوير وتقنين

٧٣

القانون الدولي للأنهار

القسم الأول

النظام القانونى للأنهار الدولية

٨٣

الباب الأول: المبادئ العامة التى تحكم الاستخدامات

٩٥

الفصل الأول: حق كل الدول المشاطئة فى استخدام النهر الدولي

٩٧

المبحث الأول: نظرية السيادة الإقليمية المطلقة

١٠٢

المبحث الثانى : نظرية السيادة الإقليمية المقيدة

١٠٣

المبحث الثالث : نظرية المورد الطبيعى المشترك

الصفحة

- ١٠٦ الفصل الثاني: مبدأ الإنتفاع العادل
- ١٠٧ المبحث الأول: مبدأ الانتفاع العادل والممارسة الدولية
- المبحث الثاني: الأسس التي يجب أن تراعى لتحقيق الانتفاع العادل
- ١١٥ المبحث الثالث: أهمية احترام الحقوق التاريخية المكتسبة لتحقيق الانتفاع العادل
- ١٢٢ المبحث الرابع: العلاقة بين الاستخدامات المختلفة
- ١٢٨ الفصل الثالث: مبدأ الاستعمال البريء لمياه الأنهار الدولية
- ١٣١ المبحث الأول: الأسس القانونية للمسئولية الناتجة عن الاستخدام الضار
- ١٣٤ المبحث الثاني: الممارسة الدولية فيما يتعلق بالاستعمال البريء
- ١٣٩ المبحث الثالث: العلاقة بين مبدأ الانتفاع العادل والالتزام بعدم التسبب في ضرر ملموس
- ١٥٢ الباب الثاني: التعاون الدولي في مجال الانهار الدولية
- ١٥٥ الفصل الأول: التبادل المنتظم للمعلومات
- ١٥٨ المبحث الأول: الممارسة الدولية فيما يتعلق بالالتزام بالتبادل المنتظم للمعلومات
- ١٦٠ المبحث الثاني: نطاق الالتزام بالتبادل المنتظم للمعلومات
- ١٦٦ المطلب الأول: أهم المعلومات التي تظهر الحاجة الي تبادلها بصورة منتظمة
- المطلب الثاني: استثناء البيانات والمعلومات المتعلقة بالمصالح الاستراتيجية والأمنية
- ١٦٦ المبحث الثالث: أساليب التعاون في مجال تبادل المعلومات
- ١٧١ الفصل الثاني: التخطيط والإدارة المشتركة للأنهار الدولية
- ١٨٠ المبحث الأول: أهمية التخطيط لتحقيق الادارة المثلى للأنهار

الصفحة

الدولية

١٨٠ المبحث الثاني: الادارة المشتركة للأنهار الدولية

١٩٢ المطلب الأول: الممارسة الدولية

١٩٣ المطلب الثاني: دور ومهام اللجان المشتركة لإدارة الأنهار

الدولية

٢٠٢ الباب الثالث: الحماية القانونية للبيئة النهرية والحد من التلوث

٢١٣ الفصل الأول: الالتزام بحماية وحفظ البيئة النهرية

٢١٩ المبحث الأول: الممارسة الدولية فيما يتعلق بهذا الالتزام من

خلال المعاهدات وإعلانات الدول

٢٢٠ المبحث الثاني: نظرية العدالة المشتركة

٢٢٧ المبحث الثالث: جهود لجنة القانون الدولي في إطار حماية

النظم الإيكولوجية للمجري المائية الدولية

٢٢٩ المبحث الرابع: الالتزام بحماية الموارد والمنشآت المائية

٢٣٤ الفصل الثاني: الحد من التلوث وتخفيضه

٢٥١ المبحث الأول: المقصود بتلوث المياه وصوره

٢٥١ المبحث الثاني: الأساس القانوني للالتزام بالحد من التلوث

٢٥٦ المبحث الثالث: طبيعة الالتزام

٢٧٤ المبحث الرابع: التدابير الدولية للحد من التلوث

٢٨٤ المبحث الخامس: العلاقة بين مبدأ عدم التسبب في ضرر بيئي

بالغ ومبدأ الانتفاع العادل

٣٠٢ المبحث السادس: حماية البيئة البحرية وحفظها من التلوث

النهرية

٣٠٧ الباب الرابع: تسوية المنازعات المتعلقة بالأنهار الدولية

٣١٣ الفصل الأول: منازعات الأنهار الدولية وتجنب نشؤها

٣١٤ المبحث الأول: المقصود بمنازعات مياه الأنهار

الصفحة

- ٣١٤ المبحث الثاني: الالتزام بالاحطار والتشاور (كوسيلة لتجنب
منازعات الانهار الدولية)
- ٣٢١ الفصل الثاني: طرق الحل السلمية للمنازعات المتعلقة بالأنهار
الدولية
- ٣٤٤ المبحث الأول: الطرق التقليدية
- ٣٤٥ المبحث الثاني: أهمية لجان الخبراء في حل منازعات المياه
- ٣٥٣ القسم الثاني
نظرة تطبيقية على أهم أنهار الشرق الأوسط
- الباب الأول: نهر النيل
- ٣٧٨ الفصل الأول: شبكة مياه النيل
- ٣٨٦ الفصل الثاني: التنظيم الاتفاقي لاستخدام مياه نهر النيل
- الفصل الثالث: موقف الفقه القانوني لدول المنبع (إزاء الالتزامات
التي تفرضها اتفاقات مياه النيل)
- ٤٠٣ المبحث الأول: الموقف الإثيوبي من اتفاقيات مياه النيل (قبل
عقد اتفاق القاهرة بين مصر وأثيوبيا لعام
١٩٩٣)
- ٤٠٥ المبحث الثاني: موقف دول منابع النيل الاستوائية من اتفاقيات
مياه النيل
- ٤١٥ الفصل الرابع: موقف الفقه المصري ودور الدبلوماسية المصرية في
توطيد العلاقات بين دول الشبكة
- ٤٢٢ المبحث الأول: موقف الفقه المصري
- ٤٢٢ المبحث الثاني: الجهود الدبلوماسية المصرية من خلال تجمع
دول حوض النيل (الأوندوجو)
- ٤٣٢ المبحث الثالث: مدي مشروعية مد مياه النيل خارج دول
الشبكة

الصفحة

٤٣٨	الباب الثاني: نهر الفرات ودجله
٤٤٧	الفصل الأول: شبكة مياه الفرات ودجله
٤٤٧	المبحث الأول: شبكة مياه الفرات
٤٥٧	المبحث الثاني: شبكة مياه دجله
٤٦٠	الفصل الثاني: التنظيم الاتفاقي لاستخدام نهري دجله والفرات
٤٦١	المبحث الأول: معاهدات تركيا مع الدول المجاوره بشأن الأنهار الدولية المشتركة
٤٦٣	المبحث الثاني: اتفاقيات دجله والفرات
٤٧٠	المبحث الثالث: مراحل المفاوضات بين تركيا وسوريا والعراق
٤٨٨	الفصل الثالث: مشروع أنابيب السلام التركي
٥٠٠	الباب الثالث: نهر الأردن واليرموك
٥٠٠	الفصل الأول: شبكة مياه نهر الأردن واليرموك
٥٠٤	المبحث الأول: المشروعات المختلفة للسيطرة علي موارد مياه الأردن واليرموك
٥١٦	المبحث الثاني: التنظيم الاتفاقي للانتفاع بمياه نهر الأردن واليرموك
٥٢٩	الفصل الثاني: الاعتداءات الإسرائيلية علي موارد المياه العربية والفلسطينية
٥٣٠	المبحث الأول: موارد المياه العربية تحت الاحتلال
٥٣٥	المبحث الثاني: سلطات الدولة القائمة بالاحتلال الحربي (في ظل احكام القانون الدولي)
٥٤٠	المبحث الثالث: موقف القانون الدولي من الاعتداء علي الموارد المائية العربية والفلسطينية
٥٤٤	الفصل الثالث: الإطار العام لمفاوضات المياه في إطار المفاوضات المتعددة الأطراف

الصفحة

المبحث الأول: المنظور الاسرائيلي للمفاوضات متعددة ٥٤٦

الأطراف بشأن المياه

٥٥١ المبحث الثاني: الأطار العام للتفاوض

٥٥٧

٥٦٤

٥٨٨

خاتمة

المراجع

الفهرس



شركة مطابع الطوبجي التجارية